

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَىٰ مَحْمُودٍ رَّبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوةُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَوةُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ أَهْلِ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ  
الْمُحَمَّدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَىٰ مَحْمُودٍ رَّبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوةُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَوةُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ أَهْلِ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ



## هيئة الرقابة الشرعية

### تقرير الرقابة الشرعية

على أعمال البنك، خلال السنة المنتهية في 31/12/2020،

حضرات السادة أعضاء الجمعية العامة المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:

فيشرفنا أن نقدم لكم التقرير السنوي الآتي، وفقاً لقرار التكليف بمهمة الرقابة الشرعية.  
أولاً: بين يدي التقرير.

لقد أثبتت المصارف الإسلامية أهميتها وقدرتها على المنافسة، كمؤسسات مالية استثمارية، تشتراك مع البنوك التقليدية في كثير من المنتجات والعمليات المصرفية؛ وتتميز بالتعامل، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية؛ وتخضع للرقابة الشرعية، فضلاً عن الرقابة المصرفية.

والهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية يقوم عملها على أساس الأمانة في التزام الأحكام الشرعية؛ مستشيرة مسؤوليتها أمام الله تعالى في الرقابة، لترشيد مسيرة المؤسسة المالية، وتصحيح أخطائها، وتقويم ما احتلّ من عملياتها، حتى تتجنب المخالفات الشرعية في جميع أعمالها.

وفي تقديرنا، فإن هذه الهيئات تقوم بوظيفتي: الفتوى والمراجعة. والوظيفتان متكمالتان، من منظور الأهداف والغايات، والمهام والصلاحيات؛ ولا تتحقق أهدافها إلا بالقيام بوظيفتي الإفتاء والمراقبة معاً.

ومن هذا المنطلق؛ فإننا، في الجزائر، نرى من الجدي أن تستمرة الهيئات الشرعية في أداء وظيفتي الفتوى والمراقبة معاً، كما جرى به العمل منذ إنشائهما لدى مختلف المصارف الإسلامية؛ وذلك أخذًا بالاعتبار المرجعيات الشرعية والقوانين الوضعية، التي تختلف من بلد إلى آخر؛ والتزاماً بالمسؤولية الشرعية، وتعزيزاً للثقة وتوخيًا للمصداقية.

## ثانياً. الرقابة الشرعية على أعمال البنك.

- 01- لقد قمنا بالرقابة الواجبة، لإبداء الرأي في التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها السمححة.
- 02- راقبنا المبادئ المعتمدة والإجراءات المطبقة في البنك، خلال الفترة المنصرمة. وقمنا بتنفيذ المراقبة، من أجل الحصول على المعلومات التي اعتبرناها ضرورية، لاعطاء الدليل على اعتماد البنك مبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم مخالفته أحكامها.
- 03- سجلنا ثاني عشرة ومائة (118) مخالفة شرعية، تتعلق بتمويلات المراححة، والمساومة، والإجارة، والسلم، والاستصناع؛ وقررنا جبرها، بعد تبيّن قابليتها للاستدراك والتصحيح.
- 04- سجلنا بتقدير تحسّنا في الأداء، وتراجعاً ملحوظاً في نسبة الأخطاء؛ وذلك بفضل العمل الذي أصبحت تؤديه إدارة الامتثال والرقابة الشرعية، والجهود التي تبذل في مجال التكوين المستمر للعاملين في البنك.
- 05- لاحظنا، بارتياح وتقدير، استجابة الإدارة لتوصيات الهيئة، والتزامها بالمعايير المقررة لصرف المساعدات من صندوق سبل الخيرات.
- 06- إنّ مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقلّ، بناءً على مراقبتنا لأعمال البنك، وفي إعداد تقرير لجمعيتكم المؤقرة. وتقع على الإدارة مسؤولية التأكّد من سلامتها التطبيق.  
**وفي رأينا:**
- 01- أنّ ما أطّلعنا عليه من إجراءات طبقها البنك، خلال السنة المنتهية في 31/12/2020م، قد تمتّ، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها المقرّرة.
- 02- أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار، يتفق مع الأساس المعتمد، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- 03- أنّ الإيرادات التي تحقّقت من مصادر غير مشروعة (فوائد ربوية محصلة، ومبالغ غرامات تأخير) قد تمّ تحويلها إلى صندوق سبل الخيرات؛ وصرفت في الأغراض الخيرية وبمجالات النفع العام. هذا؛ وإذ نسجل تقديرنا لجهود الإدارة؛ نوصي ببذل المزيد من أجل تطوير الصيغ التمويلية، في المجالات الاستثمارية، وصولاً إلى تحقيق كافة البديلة الإسلامية.  
**والله ولي الإعانة والتوفيق.**

عبد الباقي مفتاح  
لهم أبا عبد

رئيس الهيئة  
محمد الأمون القاسمي الحسيني  
مختار



توقيعات أعضاء الهيئة السادة: رشيد هلالی  
حرر في 18 جمادى الثانية 1442هـ  
الموافق 01 فبراير 2021م